الشيخ فرهود فرهود وسعيد نفاع وسميح القاسم والعشرات من أمثالهم. ويمثل دروز الجولان المحتل رمزاً للنضال ضد الاحتلال.
ومن تحمل جور الاحتلال لمدة 66 عاماً، وفُرضت عليه الجنسية «الإسرائيلية» وأُخضع للتجنيد الإجباري، لا يمكن اتهامه بـ«التطبيع» مع العدو الصهيوني، فالتطبيع عمل إرادي من خارج الأرض المحتلة، وليس من داخلها. وبالتالي، فبعض الدروز الذين استقبلوا البطريرك لا يطبعون العلاقة مع «إسرائيل»، كما فعل البطريرك. ولا أعرف شيئاً عن استثمار وليد جنبلاط للزيارة البطريركية، وكم ربح من ورائها.
يوغل السيد محمد فضل الله، كما البطريرك، في انفعاله، فيقول إن «إسرائيل» فضلت الدروز على الموارنة وساعدتهم في معاركهم العسكرية ضد «القوات». لم يتجرأ أي من أشباه المثقفين حتى اليوم على التفوه بمثل هذه الترهات، حتى بول عنداري، قائد القوات اللبنانية المهزومة في بحمدون، لم يقل مثل ذلك القول. في اجتماع لشارون مع أمين الجميل وقيادة القوات اللبنانية في الكرنتينا بتاريخ 20 أيلول 1982، أي بعد اغتيال بشير، وقبل انتخاب أمين رئيساً للجمهورية، قال شارون مخاطباً الجميل، وبحسب نصوص من الأرشيف الإسرائيلي في كتاب آلان مينارغ، «أسرار حرب لبنان»:
«أرغب أيضاً منذ البداية في أن أكون واضحاً كل الوضوح. فنحن نحب القوات اللبنانية».
ـ الجميل: «أعرف ذلك، فمن أول اجتماع لي مع رفول (رفائيل إيتان)، قال إنه هو زعيم القوات اللبنانية».
ـ شارون: «لن أقول أكثر، فهم حضور هنا».
ولما سقط بعض القتلى من القوات اللبنانية في الغابون وعيتات، ولم تستطع القوات سحب جثثهم من أرض المعركة، حضرت القوات الإسرائيلية في اليوم التالي، مطالبة بسلاح القتلى وثيابهم، على أنها «ملك لجيش الدفاع الإسرائيلي». وبحسب قول السيد محمد فضل الله إن القوات الإسرائيلية قاتلت مع المقاومة «الدرزية» في الجبل ضد القوات اللبنانية التابعة للموساد الإسرائيلي، والتي تقاتل بأسلحة «جيش الدفاع الإسرائيلي»، وبلباسه.
إن المقاومة في الجبل، التي هزمت القوات اللبنانية التي أدخلتها قوات الاحتلال الصهيوني إليه وحمتها فيه، وأنزلت بالقوات الإسرائيلية خسائر فادحة كانت الأكبر في لبنان حتى انسحاب قواتها من الجبل، لم تكن مقاومة طائفية أو مذهبية، بل كانت مقاومة وطنية، ذات أفق سياسي واضح منذ البداية، أعلنت أنها تهدف إلى بناء لبنان حر ديمقراطي يساري عربي. وقاتلت هذه المقاومة رغم معارضة الأحزاب الوطنية للقتال في بدايته، وضد العدو المركّب، الأميركي الإسرائيلي والنظام اللبناني الرسمي، بجيشه الفئوي وميليشياته الكتائبية. وشكّلت بعض فصائل الحزب التقدمي الإشتراكي من تلامذة كمال جنبلاط أكثرية بنية هذه المقاومة، وانضم إليها منذ إنشائها بعض فصائل الحزب الشيوعي، ومناضلين من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وكامل أعضاء الحزب الديمقراطي الشعبي، والعديد العديد من المناضلين المستقلين والحزبيين السابقين، كما انضم إلى هذه المقاومة العديد من الشيعة والسنة، ليس من كيفون والقماطية فقط، بل من الجنوب والبقاع، ومن سنة بيروت ومناضليها، ومن إقليم الخروب، ومن بعض الرفاق المسيحيين في الجبل. وبعد سقوط بحمدون، انضم إلى صفوفنا، وبإمرتنا، رفاق من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خاضوا أشرس المعارك، كتفاً إلى كتف مع رفاقنا، وسقط لهم المئات من الشهداء فوق أرضنا، وفي مواقعنا العسكرية. فكيف يجرؤ صاحبنا أن يوجه تهم الخيانة لمناضليه وذكرى شهداء مقاومته الذين غيروا مجرى تاريخ لبنان الحديث مع المقاومة الإسلامية التي استمرت حتى اليوم، منذ ثمانينيات القرن الماضي.
ثم يعود إلى نظرية «الهوية المشتهاة»، ضارباً بعرض الحائط الحقائق التاريخية. فينظر مثلاً إلى يهود العالم ككتلة سياسية فكرية وسلوكية واحدة، تتوجه نحو دول شمال أوروبا أو غربها، لتمارس تفوقها الإبداعي. ويعتقد أيضاً أن «الهوية المشتهاة»، التي هي نتيجة علاقة الاستتباع بالقهر، ليطرحها كسبب للاستتباع ومبرر له، مناقضاً بذلك كل النظريات التاريخية، القديمة منها والجديدة، العميقة منها والسطحية، حتى تلك المعبرة عن مصالح وتطلعات الإمبريالية الأميركية، من أمثال نظريات فوكوياما وهانتينغتون. ثم يتبنى نظرية هرتزل في تحديد دور «إسرائيل»، كحامية لأوروبا من أخطار آسيا، في أوج مرحلة التمدد الاستعماري الغربي. ويفسر كراهية الشعوب الأوروبية لليهود على أنها نتاج «معاداة السامية»، وليس على أنها نتاج دورهم الوسيط في استغلال النبلاء لعامة الشعب، كجلادين للمزارعين لمصلحة الإقطاع، كما يشرح إسرائيل شاحاك في كتابه «ثلاثة آلاف عام من التاريخ». ولم يقرأ شيئاً من كتابات المؤرخين الجدد الإسرائيليين، الذين يصفون إسرائيل كأداة استعمارية حامية لمصالح النظام الرأسمالي العالمي، بقيادته الأوروبية الأميركية، في الشرق الأوسط، والحامية للأنظمة المستتبعة فيه، ومنع تغيير أوضاعه وانطلاقه على درب النهوض والتنمية الشاملة.
تغيب عن رؤية باحثنا البنية العنصرية للكيان الصهيوني، والتي يصدح بها ديوك اليمين الصهيوني كل يوم؛ ويكلف الموارنة الهاربين إلى «إسرائيل» بالبقاء فيها والقيام بدور المنقذ لها: «أليس من الأفضل أن يبقوا هناك (في الأرض المحتلة)، إن هم كونوا نخبة في المجتمع الإسرائيلي؟ وذلك بدل من أن يكونوا مجرد أداة إسرائيلية في لبنان؟ ماذا لو استغلينا وجود هؤلاء اللبنانيين هناك لرسم خطوط هويات واستراتيجيات جديدة داخل المجتمع الإسرائيلي»؟
ويرشح البرازيل لتكون «الغرب» الكاثوليكي الجديد بعد انحدار أوروبا. فهي الدولة الكاثوليكية الأكبر في العالم، وفيها ستة ملايين لبناني. ولكن البرازيل تفتقد إلى الرؤية الاستراتيجية التي تمكنها من الصعود إلى قمة النظام العالمي المقبل، بحسب فضل الله، وبالتالي فهي بحاجة إلى هؤلاء اللبنانيين الذين هاجر أجداد أجدادهم إليها، وقطعوا كل صلاتهم بلبنان، ولكنهم حفظوا في جيناتهم تميزهم العبقري وقدرتهم على الإبتكار والتفوق، بغية قيادتها وربطها بلبنان. فقد نجح السيد محمد فضل الله بالتفوق على سعيد عقل والأب بطرس ضو ومي المر في «إعلاء شأن لبنان» وعباقرته القادرين على صنع مستقبل البشرية.

* باحث لبناني

حاول فضل الله تبرئة البطريرك في زيارته الأراضي المحتلة (أ ف ب)

جهزتها الولايات المتحدة الأميركية وفقاً لبرنامج التسليح المشترك (FMS)، واشتراها العراق على دفعات منذ نهاية عام 2006، وحتى العام الماضي هي طائرات فاشلة من الناحية الفنية والناحية العسكرية، لأنها هذه الأنواع من الطائرات في الأساس لم تكن مخصصة للقتال، ودعم القطاعات البرية على الأرض». هذا عن الطائرات التي وصلت وظهر أنها فاشلة فماذا عن طائرات الأف 16 وعددها 36 طائرة والتي دفع العراق ثمنها مقدماً، ولماذا لم تسلم حتى الآن؟ لقد قيل إن أوباما رفض تسليم هذه الطائرات لكي لا تستخدم ضد العرب السنة، فهل معنى ذلك أن العرب السنة هم داعش؟ أم أن ذلك يعني أن الجيش العراقي الذي سيستعمل الطائرات هو جيش الطائفة الواحدة، أو هو «جيش المالكي» كما تكرر قناة «الجزيرة»؟ وإذا كان هذا الجيش هو كذلك فعلاً، فلماذا ارتضت الإدارة الأميركية أن توافق على الصفقة أصلاً مع حكم طائفي وجيش طائفي وتقبض ثمنها منه سلفاً؟
الواقع، هو أن الولايات المتحدة هي التي صممت هذا النظام الطائفي المحاصصاتي وهي التي تتحمل مسؤولية ما أفرزه من سموم قاتلة وانحرافات وتمييز طائفي، وما المالكي وحكومته إلا نتاجاً لهذا التصميم الحكومي الأميركي. وأخيراً وبعد كل هذا يتساءل المرء: أليست هذه الأسباب والتصرفات الأميركية كافية ليفكر الحاكمون في بغداد بالقطع مع الطرف الأميركي نهائياً ومعاقبته على خداعه هذا بإلغاء نظام المحاصصة الطائفية وبناء نظام المواطنة الحديثة والمساواة أم انهم يحاولون أن يجربوا «طول بالهم» وقدرتهم على تحمل مزيد من الخداع والإهانات الأميركية؟
أما موافقة المالكي على استقبال العراق 300 مستشار عسكري ومخابراتي أميركي في بغداد فهي قرار سلبي تماماً، ومضر بمصالح العراق على جميع الصعد، فهؤلاء المستشارون – وقد قيل ذلك في الإعلام الأميركي علناً - لم يأتوا ليقفوا مع الجيش العراقي الحكومي ضد داعش وحلفائه بل جاؤوا ليجمعوا معلومات استخباراتية مهمة من الميدان لمصلحة أميركا أولاً وأخيراً، وليس بعيداً أن يحاول هؤلاء المستشارون توريط القوات العراقية في أكثر من كمين وخطة ملغومة للإجهاز عليها وإفشال خططها لإنهاء التمرد المسلح. وعليه:
ـ ينبغي رفض توجيه ضربات عسكرية أميركية إلى أية أهداف داخل العراق والمبادرة إلى إلغاء اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع واشنطن لأن هذه الأخيرة قد تنصلت منها عملياً.
ـ ينبغي طرد المستشارين العسكريين الأميركيين فوراً ومن دون إبطاء وتحجيم حركة ودور السفارة الأميركية في بغداد وقنصلياتها في العراق.
ـ وقبل هذا وذاك، لا بد من التحرك نحو حل جذري للأزمة التي تعصف بالعراق منذ عام 2003 وحتى الآن.
إن المشروع الجاري تطبيقه على الأرض هو مشروع «بايدن» لتقسيم العراق، وهذا لم يعد سراً فالجميع تقريباً يلهج به. والعرب السنة من سياسيين ومسلحين الذين يساهمون الآن فيه، دُفعوا دفعاً الى ذلك بسبب طبيعة الحكم الطائفي الذي أوجده الاحتلال وما جاء به من اقصاء وتهميش والاستفزاز الطائفي من جهة، وبسبب رفض بعض زعمائهم السياسيين والدينيين التخلي عن نزعة «نحن الأقوى ونحن من ينبغي أن نحكم العراق وإلا سنتركه رماداً». وهذا لا يعني عدم تحميلهم مسؤولية الاندراج ضمن هذا الخيار أو مع

> الحلول المطروحة لأزمة البلاد الراهنة قليلة وغامضة ومتداخلة

خيار التكفيرية المسلحة كداعش وغيرها.
الحلول المطروحة للأزمة الراهنة قليلة وغامضة ومتداخلة ومنها مثلاً: حل المالكي ومن خلفه التحالف الوطني «الشيعي» وهو وجوب التزام الاستحقاقات الدستورية وانعقاد البرلمان الجديد وتشكيل الحكومة الجديدة وكأنها كفيلة باختراع عصا موسى السحرية وهذا كلام عقيم وخطير! الحل الثاني لمعارضيهم من الساسة العرب السنة هو التريث وتأجيل انعقاد جلسة البرلمان والبحث عن حلول حكيمة بلغة السيد المطلك من دون ان يقدموا شيئاً جديداً سوى تكرار مقولة «إعطاء الحقوق لمستحقيها ورفع الظلم عن المظلومين» فيما البلد يحترق. الحل الثالث يرد غالباً في بيانات البعث بقيادة عزة الدوري وبعض المليشيات العشائرية كمليشيات علي حاتم هو «استرداد بغداد من الصفويين» والبدء من الصفر. الحل الآخر لداعش معروف وعنوانه «دولة الخلافة الإسلامية» بتفرعاته السياسية والاجتماعية والفكرية... الخ، وهو خيار عبثي وفاشي دموي تنبغي مقاومته ودفنه عميقاً في الأرض وفي الوعي.
بين كل هذه الحلول لا يوجد حل واحد معقول وقابل للتطبيق والسبب هو أن قوانين اللعبة السياسية لا تسمح بصوغ حلّ كهذا، وقد ساهم في ذلك الغياب التام لأي قوة أو مرجعية وطنية ديمقراطية عراقية ذات وزن، وهنا نضع اليد على النصف الآخر من الكارثة. أما ما دعوناه بالتحرك نحو حل سياسي جذري للوضع العراقي، فهو يمكن أن يكون عبر تشكيل حكومة خبراء «تكنوقراط» تدير البلاد لمدة سنة مصحوبة بمجلس حربي يشرف على إنهاء التمرد المسلح وتطهير العراق من المسلحين التكفيريين ويعقد في الوقت نفسه مؤتمراً تأسيسياً يعيد كتابة الدستور ليطرح على استفتاء شعبي ومن ثم يصار إلى انتخابات جديدة على أساس الدستور الجديد. وهذه مجرد فكرة مطروحة للنقاش لا أكثر.

* كاتب عراقي